

مر مصطلح النسوية في العالم العربي بثلاث فترات حسب الباحثة سامية العنزي. تشمل الفترة الأولى الفترة بين عامي 1860 و1920، إذ برزت حركة نسوية أهلية منظمة في بعض الدول العربية. ولكن بدأت البلدان العربية في كبح جماح الحركة دون القضاء على استقلاليتها أو المساس بعضواتها بداية عام 1950 وحتى الستينات. في حين قسمت الباحثة فاطمة حافظ المراحل التي مرَّ بها الحراك النسوي إلى أربعة مراحل. وركزت هذه الحقبة على مطالب اجتماعية كحق النساء في التعليم والعمل إضافة إلى بعض القضايا المرتبطة بها كالحجاب والضوابط التي يمكن أن تحكم خروج المرأة وطبيعة الدوائر التي يمكن أن تشتغل فيها. تمتد المرحلة الثانية بين الأربعينات والخمسينيات وفيها ترسخ حق النساء في التعليم والعمل ولم يعودا مطروحين للنقاش، تعتبر المرحلة الثالثة مرحلة صعود الدولة القومية وفيها امتلكت الدولة ناصية العمل النسوي وأخضعت كل التنظيمات النسوية تحت سلطتها، وأقدمت الدول العربية على تقنين أوضاع النساء عبر إصدارها قوانين الأسرة وقوانين العمل. وهي مرحلة انسحاب الدولة وبروز سلطة العولمة حيث شهدت في بدايتها أغلب البلدان العربية صحوة بدورها حركة نسوية إسلامية تشكل من نساء الطبقة الوسطى وقد عبرت هذه الحركة عن ذاتها في شكل عودة موسعة لارتداء الحجاب وتأسيس جمعيات نسائية على أسس ومرجعيات إسلامية وانخراط في التيارات والأحزاب الإسلامية القائمة ومشاركة النساء في الترشح على قوائمها الانتخابية واحتلالهن مراكز متقدمة في هياكلها التنظيمية. يعتبر قاسم أمين أب النسوية العربية إذ وُلدت مع كتابه «تحرير المرأة» أولى مظاهر الحركة النسوية الداعية إلى تحرير المرأة، كما نبتت بذور النسوية وأهدافها على يديه أيضاً؛ بعد الحركة التي قامت بها هدى شعراوي وتأسيسها للاتحاد النسائي العام في مصر، بدأت تستشري الجمعيات والمنظمات النسائية المدعومة غربياً والتي عملت في كل مجتمع وقُطر عربي بأهداف تتقاطع وتفرق وشعارات تجد صدًى أحياناً ولا تجد يضيع صدًى أحياناً أخرى. وأسست «الاتحاد النسائي المصري» عام 1923، وبعدها بدأت المنظمات والجمعيات النسوية تتأسس في الوطن العربي في كل بلد على حدة؛ ففي الأردن تأسس «اتحاد المرأة الأردنية» عام 1945، وتأسس «الاتحاد الوطني للمرأة التونسية» في تونس في عام 1956. وتأسس «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية» عام 1965، وهو تنظيم شعبي ديمقراطي يمثل المرأة الفلسطينية في جميع أماكن وجودها وقاعدة من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، والنضال من أجل تحقيق مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية والاجتماعية والربط بين قضية التحرير الاجتماعي للمرأة وقضية النضال من أجل التحرير الوطني.